

مجلس الأعمال الكندي يبحث التحديات الاقتصادية



■ معتر رسلان

يبحث مجلس الأعمال المصري الكندي في لقاء يعقده يوم الثلاثاء القادم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وتعوق انطلاقه، وصرح المهندس معتر رسلان رئيس المجلس بأن اللقاء سوف يتحدث خلاله كل من د. جودة عبدالخالق وزير التضامن الاجتماعي الاسبق ومحمد السويدي وكيل اتحاد الصناعات المصرية ود. هانى سرى الدين الرئيس التنفيذي لمكتب سرى الدين وشركاه. وأضاف انه سيتم بحث الازمات التي يعانى منها الاقتصاد المصري وتحديات قدراته على النمو بسبب حالة عدم الاستقرار التي لم تهدأ منذ عامين. وقال انه رغم ذلك فمزال الاقتصاد يمتلك العديد من المقدمات والفرص الواعدة التي قد تعيد له عافيته واعادة تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الاقتصاد ضحية السياسة بامتياز

الوضع السياسي هو العائق الرئيسي للخروج من الأزمة وتعظيم استثمار الفرص .

وانتقد اعلان مشروع تنمية محور قناة السويس في ظل غياب الرؤية السياسية والاقتصادية وتوافر الاستقرار مما ينعكس سلبيا في احتمالات الاخفاق ، محذرا من تداعيات الاخفاق في هذا المشروع الذي يتمنى كل مواطن نجاحه، كما توقع ان يطول عدم الدستورية قانون الصكوك الذي تم اصداره على عجل، مشيرا الى تعارض القانون مع المادة ١٢٠ من الدستور ، وحذر من تسييس استخدام القانون الجنائي بمنطق الجباية في تسوية المنازعات الاستثمارية

حاليا في ظل غياب الرؤية الواضحة على الصعيد الاقتصادي .

واتفق المهندس محمد السويدي، نائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية، على انه لا اصلاح اقتصادي دون تحقيق اصلاح سياسي يواكبه ، و اضاف رغم اننا نؤكد ان الصناعة يجب ان تظل بعيدة عن تشابكات السياسة فان هذا الامر ضروري لانه المخرج للأزمة الاقتصادية ، وانتقد في الوقت ذاته توجيه الاتهامات الى الصناعة طوال الفترة الماضية رغم انها تستوعب ٧ ملايين وظيفة مباشرة ويعيش على نشاطها ٣٥ مليون فرد ، مشيرا الى ان البعض ظل يردد الانتقاد لدعم الصادرات رغم ان كل الدول تطبق ذلك تحت مسمى «رد الاعباء» ، وانتقد عدم تطبيق القانون على العمالة ، مطالبا بضرورة احترام المستثمر المحلي حتى يتم جذب الاستثمار الاجنبي ، وتحقيق التوافق السياسي وحل مشكلة الطاقة ، وعودة الأمن.



هانى سرى الدين وجودة عبد الخالق ومعترز رسلان ومحمد السويدي خلال الندوة

خبراء الاقتصاد ورجال الصناعة للتعرف على رؤيتهم وسبل الخروج من الأزمة . وفى رأى الدكتور هانى سرى الدين، رئيس هيئة سوق المال الاسبق، ومدير معهد الشرق الاوسط للقانون والتنمية المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه المجتمع حاليا سببها الرئيسي سياسى بامتياز ، مشيرا الى ان هناك حكومة رسمية ورغم ذلك يشعر المستثمر بأن هناك حكومة اخرى موازية، وهو امر غير جاذب للاستثمار بالإضافة الى ضعف الكوادر والكفاءات بسبب اعطاء اولوية للمتمكين على حساب الكفاءة، الى جانب عدم وضوح الرؤية وارتفاع المخاطر السياسية ، لافتا الى ان ترتيب مصر تراجع في تقرير التنافسية العالمى لياتى ضمن أسوأ ٣ دول، واستدرك: الا ان هذا لا يمنع من القول ان هناك فرصا واعدة وامكانية كبيرة للنمو، حيث يأتى ترتيب مصر ال ٢٦ ضمن قائمة الدول من حيث نرخص النمو وتتوع السوق، ولكن استمرار

فإن الخروج من الوضع الاقتصادى الراهن ليس صعبا فى رأى وزير التموين والتجارة الداخلية الاسبق فرغم الازمة الاقتصادية، التي تعدد مظاهرها وابرزها ارتفاع البطالة لـ ١٢ ٪ وتزيد الى ٣٠ ٪ لدى الشباب ، وايضا ارتفاع عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلى . فإن الوضع يظل افضل مما كان عليه فى بداية الثمانينات .

فى السياق ذاته فإن الوضع الاقتصادى يدفع ثمن الخلاف السياسى والانفلات الامنى، كما اوضح المهندس معترز رسلان رئيس مجلس الأعمال المصرى . الكندى فى بداية ادارته للندوة ، ودعا فى الوقت ذاته الحكومة إلى تعزيز الثقة فى القطاع الخاص والالتزام بالشفافية والمصالحة وعدم التناقض فى القرارات، لافتا الى ان الاقتصاد المصرى يواجه ازمة على مدى عامين ونصف وتتفاقم دون مواجهة وتعامل مما يضاعف من تداعيات الازمة، وهو ما دعا المجلس الى دعوة

رغم التباين فى التوجهات واختلاف الرؤى فإن ثمة اجماعا بين جموع المتحدثين والمشاركين فى ندوة «الاقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الاستقرار السياسى» ، على ان الاقتصاد ضحية السياسة بامتياز.

هذا ما اكده الدكتور جودة عبد الخالق، وزير التموين والتجارة الداخلية الاسبق، مشيرا إلى أن الاقتصاد المصرى لا يزال يعاني المشاكل الجوهرية نفسها التي ظل فيها فى عهد النظام السابق ، والتي تحمل عنوان «راسمالية الحاسب» ، فتحقيق المكاسب والارباح لا يزال مرتبطا بالعلاقة مع السلطة ، كما ان الفروق الاجتماعية الفجة هى نفسها لم يطرأ عليها تغيير، فهناك أفقر ١٠ ٪ من الطبقة الدنيا فى المجتمع تحصل على ٤ ٪ فقط من الناتج المحلى فى مقابل أغنى ١٠ ٪ من المجتمع تحصل على ٢٨ ٪ من الناتج المحلى، وهو ما جعله يتوقع ان ينقلب الامر برمته لأن القمة عرض من القاعدة .

عبد الخالق رصد ايضا فى الندوة ذاتها، التي نظمتها امام مجلس الأعمال المصرى - الكندى، أمس ، مظاهر عديدة للأزمة الاقتصادية والتخبط فى التعامل معها وفى مقدمتها عدم تحديد الدستور الجديد الهوية الاقتصادية واستمرار الفلسفة الضريبية نفسها التي تأخذ من الفقراء وخاصة أن التعديلات الضريبية الجديدة لا تحقق العدالة الاجتماعية ، وانتقد بشدة التركيز على التوجه الى الخارج لحل مشاكل الداخل وخاصة الاقتصادية، رغم ان المطلوب كما يرى هو تنفيذ برنامج للتشقق، ورغم ذلك

الاقتصاد المصري ضحية الاستقرار السياسي



سرى وجودة ورسنان والسويدي خلال الندوة

كتب . هاني نصر:

قال المهندس معزز رسنان رئيس مجلس الأعمال المصري الكندي في بداية إدارته للندوة ودعا الحكومة إلى تعزيز الثقة في القطاع الخاص والالتزام بالشفافية والمصالح وعدم التناقض في القرارات لافتا إلى أن الاقتصاد المصري يواجه أزمة علي مدي عامين ونصف وتتفاقم دون مواجهة وتعامل مما يضاعف من تداعيات الأزمة وهو ما دعا المجلس إلى دعوة خبراء الاقتصاد ورجال الصناعة للتعرف على رؤيتهم وسبل الخروج من الأزمة أكد المهندس محمد السويدي نائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية علي أنه لا اصلاح اقتصادي دون تحقيق اصلاح سياسي يواكبه وأضاف أن الصناعة يجب أن تظل بعيدة عن تشابكات السياسة فإن هذا الأمر ضروري لأنه المخرج للأزمة الاقتصادية وانتقد في الوقت ذاته توجيه الاتهامات إلى الصناعة طوال الفترة الماضية رغم أنها تستوعب ٧ ملايين وظيفة ويعيش علي نشاطها ٣٥ مليون فرد مشيرا إلى أن البعض ظل يردد الانتقاد لدعم الصادرات رغم أن كل الدول تطبق ذلك تحت مسمى رد الأعباء وانتقد عدم تطبيق القانون علي العمالة مطالبا بضرورة احترام المستثمر المحلي حتي يتم جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق التوافق السياسي وحل مشكلة الطاقة وعودة الأمن، وأضاف الدكتور جودة عبد الخالق وزير التموين والتجارة الداخلية السابق أن الاقتصاد المصري لا يزال يعاني المشاكل الجوهرية نفسها التي ظل فيها في عهد النظام السابق والتي تحمل عنوان رأسمالية الحاسب فتحقيق المكاسب والأرباح لا يزال مرتبطا بالعلاقة مع السلطة كما أن الفروق الاجتماعية الفجة هي نفسها لم يطرأ عليها تغيير فهناك أفقر ١٠٪ من الطبقة الدنيا في المجتمع تحصل علي ٤٪ فقط من الناتج المحلي في مقابل أغني ١٠٪ من المجتمع تحصل علي ٢٩٪ من الناتج المحلي وهو ما جعله يتوقع ان يقلب لأن القمة أعرض من القاعدة وقال جودة رصدت الندوة التي نظمها مجلس الأعمال المصري الكندي مظاهر عديدة للأزمة الاقتصادية والتخبط في التعامل معها وفي مقدمتها عدم تحديد الدستور الجديد الهوية الاقتصادية واستمرار الفلسفة الضريبية نفسها التي تأخذ من الفقراء وخاصة أن التعديلات الضريبية الجديدة لا

الاخفاق في هذا المشروع الذي يتمنى كل مواطن نجاحه كما توقع أن يطول عدم الدستورية قانون الصكوك الذي تم اصداره علي عجل مشيرا إلى تعارض القانون مع المادة ١٢٠ من الدستور وحذر من تسييس استخدام القانون الجنائي بمنطقة الجبالية في تسوية المنازعات الاستثمارية حاليا في ظل غياب الرؤية الواضحة علي الصعيد الاقتصادي.

يأتي ترتيب مصر الـ ٢٦ ضمن قائمة الدول من حيث فرص وتنوع السوق ولكن استمرار الوضع السياسي هو العائق الرئيسي للخروج من الأزمة وتعظيم استثمار الفرص وانتقد اعلان مشروع تنمية محور قناة السويس في ظل غياب الرؤية السياسية الاقتصادية وتوافر الاستقرار مما يعكس سلبيا في احتمالات الاخفاق محذرا من تداعيات

تحقق العدالة الاجتماعية وانتقد بشدة التركيز علي التوجه إلى الخارج لحل مشاكل الداخل وخاصة الاقتصادية رغم أن المطلوب كما يرى هو تنفيذ برنامج للتكشف ورغم ذلك فإن الخروج من الوضع الاقتصادي الراهن ليس صعبا في رأي الدكتور عبد الخالق جودة وزير التموين والتجارة الداخلية السابق فرغم الأزمة الاقتصادية التي تتعدد مظاهرها وأبرزها ارتفاع البطالة لـ ١٣٪ وتزيد إلى ٦٣٠ لدى الشباب وارتفاع عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي فإن الوضع يظل أفضل مما كان عليه في بداية الثمانينيات فإن الوضع الاقتصادي يدفع ثمن الخلاف السياسي والانفلات الأمني.

وقال الدكتور هاني سري الدين رئيس هيئة المال السابق ومدير معهد الشرق الأوسط للقانون والتنمية أن مشاكلنا الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه المجتمع حاليا سببها الرئيسي سياسي بامتياز مشيرا إلى أن هناك حكومة رسمية ورغم ذلك يشعر المستثمر بأن هناك حكومة أخرى موازية وهو أمر غير جاذب للاستثمار بالإضافة إلى ضعف الكوادر والكفاءات بسبب إعطاء أولوية للتمكين علي حساب الكفاءة إلى جانب عدم وضوح الرؤية وارتفاع المخاطر السياسية لافتا إلى أن ترتيب مصر تراجع في تقرير التنافسية العالمي ليأتي ضمن أسوأ ٣ دول واستدرك إلا أن هذا لا يمنع من القول أن هناك فرصا واعدة وامكانية كبيرة للنمو حيث

حجم التبادل التجاري بين البنا

كتب . هاني نصر:

أعرب ليفينج كارلينكو . سفير أوكرانيا بمصر عن سعادته بمشروع مثلث التجارة بين مصر وأوكرانيا وتركيا الذي دعت تركيا إليه مؤخرا... لأنه سيجعل منهم قوي اقتصادية كبيرة. وأوضح خلال اجتماعه بمقر «جمعية رجال الأعمال المصريين» .. لعرض فرص الاستثمار بين مصر وأوكرانيا .. أن أهم المشروعات التي يمكن التعاون من خلالها التكنولوجيا الحديثة التي ابتكرتها أوكرانيا مؤخرا من خلال تزويد النوافذ بمادة معينة تقوم بزيادة الرطوبة للغرفة أو تدفئتها. وأضاف أيضا .. أنه يمكن التعاون في ادارة المخلفات والمياه واللبن الذي يحد من مرض السكر إلي جانب الدواء الذي يقضي علي عملية العقم بالنسبة للسيدات. وأشار إلي أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلي ٣ مليارات دولار .. يصب الميزان التجاري فيها لصالح أوكرانيا .. حيث بلغ حجم صادراتها إلي مصر ٢,٨٥ مليار دولار أهمها القمح والمعادن مثل الحديد بينما مثلت وارداتها من مصر ١٢٢ مليون دولار